أسواق الأندلس ـ دراسة في نشأتها، عوامل تطورها وأثرها في المجتمع (138–422هـج / 756–1031م)

د.جميلة محمد صالح أبو القاسم *
قسم التاريخ ، كلية التربية بالزاوية ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Emil: Jabulgasem@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/1/7م تاريخ القبول 2026/2/5م

A Study of their Origins, Development Factors, and Impact on Society (138–422 AH / 756–1031 AD)

Dr. Jamila. M. S. Abulgsem.
Emil: Jabulgasem@zu.edu.ly

Abstract
Andalusian Markets:
This research examines the markets of Al-Andalus, their emergence, the factors contributing to their development, and their impact on Andalusian society during the Emirate and Caliphate periods. It argues that markets served as a primary engine for economic, social, and urban growth in Al-Andalus, exploring this through four sections. The first section aims to trace the historical roots of the emergence of markets in Al-Andalus and review the stages of their early development under the Umayyad Emirate, which laid the foundations for administrative organization in the markets, and then during the Caliphate period, which witnessed significant maturity in market organization. The second section focuses on analyzing the economic and social factors that contributed to the development of the markets, the role of Andalusian merchants in forming trade links with the East and the Maghreb, in addition to presenting the characteristics of Andalusian markets and their transformation into active economic institutions. The third section focuses on the organization of markets through the Hisbah apparatus, its head, the market supervisor (Ṣāḥib al-Sūq), and the laws and regulations emanating from it, and their role in regulating the markets in an integrated manner. It also sheds light on the close relationship between religious and political authority in this context, as the laws were derived from Maliki jurisprudence and applied in close cooperation between the Muhtasib (market inspector) and the Qadi (judge), indicating the unity of judicial and executive authority in achieving stability and justice within the markets. The fourth section

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

analyzes the impact of the markets on economic and social life in Andalusian.

Keywords:
Markets, Al-Andalus, Emirate, Caliphate, development, ḥisbah (market regulation), market inspector (Ṣāḥib al-Sūq), merchants, regulations, laws, economic life, social life, Andalusian society

الملخص :

يتناول البحث دراسة أسواق الأندلس نشاءتها وعوامل تطورها وأثرها في المجتمع الأندلسي خلال فترة الإمارة والخلافة، ويجادل الأسواق كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والحضري للأندلس في أربع مباحث. ويهدف المبحث الأول إلى تتبع الجذور التاريخية لنشأة الأسواق في الأندلس، واستعراض مراحل تطورها الأولى، في ظل الإمارة الأموية التي أرست أسس التنظيم الإداري في الأسواق، ومرورًا بعهد الخلافة الذي شهد نضجاً ملحوظًا في تنظيم الأسواق. ويركز المبحث الثاني على تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تطور الأسواق، ودور التجار الأندلسيين في تشكيل الروابط التجارية مع المشرق والمغرب، إضافة إلى عرض خصائص الأسواق الأندلسية، وتحولها إلى مؤسسات اقتصادية نشطة. ويركز المبحث الثالث على تنظيم الأسواق من خلال جهاز الحسبة، ورئيسه صاحب السوق والقوانين اللوائح المنبثقة عنه، ودورها في ضبط الأسواق على نحو متكامل. كما يسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين السلطة الدينية والسياسية في هذا السياق، إذ كانت القوانين مستمدة من الفقه المالكي، وتطبق بتعاون وثيق بين المحتسب والقاضي، ما يدل على وحدة السلطة القضائية والتنفيذية في تحقيق الاستقرار والعدالة داخل الأسواق. بينما يحلل المبحث الرابع أثر الأسواق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأندلسي.

الكلمات الدالـــــة: الأسواق، الأندلس، الإمارة، الخلافة، التطور، الحسبة، صاحب السوق، التجار، اللوائح، القوانين، الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، المجتمع الأندلس.

المقدمة:

تعتبر الأسواق من أبرز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الحضارة الإسلامية، إذ وفرت فضاء حيوي للتبادل التجاري والتفاعل الاجتماعي، وأسهمت في ازدهار النشاط الاقتصادي في مختلف الحواضر الإسلامية. في الأندلس تحديداً في الفترة من 138–422هـج / 756–1031م، كمراكز تجارية تجذب التجار من مشارق الأرض ومغاربها، حيث قامت بدورا فاعل في التبادل التجاري الداخلي والخارجي،

متجاوزة تصدير السلع إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع المغرب والمشرق وأوروبا. في هذه الفضاءات الديناميكية تلاقي المسلمون واليهود والمسيحيون في اختلاط ثقافي وعرقي، مدعم بتنظيم إداري مميز يشرف عليه جهاز الحسبة، ويرأسه صاحب السوق، الذي حدد الضوابط الصحية لمواقع الأسواق والأنظمة الرقابية والضريبية حسب نوع السلعة والموقع الجغرافي للسوق، مما ساهم في تنوعها وازدهارها.

إشكالية البحث:

رغم هذه الأهمية لأسواق الأندلس كمحرك اقتصادي واجتماعي إلا أن دراستها غالبًا ما تذكر في سياق دراسات أوسع تتعلق بالتاريخ الاقتصادي أو العمران أو الحسبة، دون بحث شمولي يدمج نشأتها والعوامل التي أثرت على تطورها، وأثرها على المجتمع. كما إن المكتبة الأندلسية تعوزها الأبحاث التي تركز على الأسواق ونشاطها وتنظيمها، فاذا ما استثنينا بعض الدراسات، كتلك التي قام بها الخلفيات [1]، والشوكاني[2]، والناقة [3] وحاكمي [4]، والمختلفة كلياً عن هذا البحث، فان المكتبة الأندلسية تفتقر لدراسة الكثير من جوانب الحياة الاقتصادية في الأندلس والتي تمثل الأسواق محورها الأساسي. من هنا تنبع إشكالية هذا البحث في الحاجة لدراسة تربط بين نشأة الأسواق وعوامل تطورها من جانب وتأثيرها في المجتمع، من جاب اخر، معتبراً إيها جزء من سياسة اقتصادية استراتيجية متكاملة وليس كإجراءات إدارية بحتة، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية ومحاولة الإجابة عليها: -

أسئلة البحث :

1-كيف نشأت الأسواق الأندلسية وتطورت بين عهدي الإمارة والخلافة؟

2-هل يمكن للمراء أن يجادل أثر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تطور الأسواق؟

3-كيف ساهم جهاز الحسبة والقوانين المنبثقة عنه في ضمان نزاهة معاملات البيع والشراء في الأسواق؟

4-كيف أثرة الأسواق على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأندلسي؟

أهداف البحث:

1-تتبع نشأة الأسواق في عهدي الإمارة والخلافة.

2-تحليل العوامل المؤثرة في تطور الأسواق وازدهارها.

3-بيان اليات تنظيم الأسواق.

4-إبراز الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأسواق.

5-المساهمة في إثراء الأندلسية بدراسة جانب من أهم جوانب حياة الناس اليومية وهو الأسواق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ملء فراغ دراسي واضح في دراسة أسواق الأندلس حيث يوفر تحليلاً شاملا لأصولها والعوامل المؤثرة في تطورها، واليات تنظمها وسياسات امراء الأندلس وخلفائها في الاهتمام بها كقاعدة اقتصادية حيوية داخل استراتيجية شاملة، مما يعزز فهمنا للدور الاقتصادي والاجتماعي الذي لعبته الأسواق في تاريخ وحضارة الأندلس.

المدي الزماني للبحث: الفترة الزمنية الممتدة من (138-422هج/756-1031م)

المدي المكاني: بلاد الأندلس من عهد الإمارة إلى سقوط الخلافة الأموية، مع التركيز الأسواق

منهج البحث :

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في دراسة أسواق الأندلس.

المبحث الأول ـ الإطار التاريخي لنشأة الأسواق الأندلسية :

أولاً ـ الأسواق في عهد الإمارة (138-300هج / 756-912 م):

نشأت الأسواق الأندلسية كاستجابة طبيعية للمواهب التجارية الفطرية لسكان الأندلس، الذين اشتهروا مبكراً بمهارتهم في الإبحار والتنقل بين الأقاليم بحثاً عن الربح والتبادل السلعي5. هذا الميل الاقتصادي النشط أرسى أسس مجتمع تجاري متميز، يتقن التعامل مع البضائع النفيسة والموارد الاستراتيجية، مما جعل التجار الأندلسيين فاعلين رئيسيين في شبكات التجارة الإسلامية بالعصور الوسطى[6].

ولعب العامل الجغرافي دوراً حاسماً في تهيئة البيئة الاقتصادية للأسواق؛ إذ تقع الأندلس في الركن الجنوبي الغربي لأوروبا، محاطاً بالبحر من ثلاث جهات، مع أنهار غزيرة أدت إلى اعتدال المناخ وخصوبة التربة وتنوع المحاصيل الزراعية[7]. إلى جانب ثرائها بالمعادن النفيسة كالذهب والفضة التي شكلت الركيزة الأساسية لاقتصاد الأندلس وتوسع أسواقها في فترة البحث [8].

وكان شغف الأندلسيين أنفسهم بالتجارة محركاً إضافياً لهذا الازدهار، إذ ازدهرت الصادرات والواردات في ظل طلب عالمي على منتجات استثنائية تفردت الأندلس بإنتاجها كنبتة الجنتيانة [9]، والتي كانت تصدر إلى جميع انحاء العالم [10]. كما برزت أهمية الأسواق أيضاً بإنتاج معادن فريدة كملح الذران الاستثنائي بنقائه العالي[11].

وبعد الفتح الإسلامي في عام 92هج/711م، أُسس أول سوق موثق في قرطبة عند المسجد تحت إشراف طارق بن زياد، لكن التنظيم الرسمي بدأ مع استقرار عبد الرحمن الداخل (138-172هج/756-788م)، الذي واجه أزمة اقتصادية حادة ففرض ضريبة السوق لتمويل جيشه ضد الفتن المبكرة، مما أرسى أساس النظام الاقتصادي[12]. وشهدة فترة الإمارة اهتمام الأمراء الأندلس بتنظيم أمور البلاد الإدارية الاقتصادية بإجراءات صارمة، حيث تم تقسيم الأندلس إلى وحدات إدارية عرفت بالكور تتبع للرقابة المباشرة من العاصمة قرطبة، وعين العمال [13]، وأنشئت خطة السوق كجهاز إداري خاص للإشراف على الأسواق ووظائفها بشكل رسمي في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (،206-238هج/822-852م)، والتي سنفرد لها فصلاً خاصاً في هذا البحث، ثم استحدثت خطة صاحب المدينة، الشرطة العليا والسفلى لحفظ النظام والأمن في الأسواق والمدن [14]. هذه التنظيمات كانت تهدف لتعزز ثقة التجّار والمستهلكين في الأسواق وتامين نزاهة المعاملات التجارية وتوفير الأمن.

ثانياً. تطور الأسواق في عهد الخلافة:

في عهد الخلافة ازدهت لأسواق الأندلسية ازدهارًا كبيرًا بفضل الدعم الحكومي، فقد أدى الاستقرار السياسي وتعزيز مؤسسات الدولة إلى نمو اقتصادي كبير تجلى في توسع رقعة الزراعة وتطور الصناعات اليدوية وانتعاش التجارة الداخلية والخارجية[15]. فضلاً عن تأمين الدولة لعملة مستقرة من خلال صك الدينار الذهبي في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر(300-350هج/912-961)، والمحافظة على قيمته، مما شجع على ازدهار التبادل التجاري الداخلي وانتعاش الأسواق، ودعم الخلفاء بناء مشاريع زراعية جديدة كالسدود وقنوات الري، واستخدام تقنيات وافدة من المشرق لتعظيم الإنتاج وخلق فائض يباع في الأسواق المحلية ويصدر للخارج[16].

هذه السياسات الاقتصادية الحكيمة حولت الأندلس إلى قوة زراعية وصناعية متقدمة، فحققت المدن الكبرى رفاهية نسبية ودعمت البناء العمراني، فأصبحت قرطبة إحدى أكبر وأغنى مدن العالم في تلك الفترة [17]. وأسهمت خطوات الاهتمام بالبنى التحتية في تنشيط الحركة الاقتصادية في الأسواق، حيث أنفقت الدولة جزءا كبيرًا من إيراداتها على شق الطرق وتأمينها، وبناء الجسور، وتوسيع الطرق البرية والممرات النهرية الأمر الذي سمح بنقل الحبوب والزيتون والمواد الثقيلة من مدينة إلى اخرى بسهولة [18].

وشهد عهد الخلافة تنظيمات إدارية جديدة اسفرت عن ظهور خطة الرسائل والتموين وغيرها، لتنظيم مراسلات الأسواق للحكومة لتوفير احتياجات الأسواق من بيت المال،

كما ظهر في هذه الفترة الأسواق العظمى أو القيساريات، وهي الأسواق التي كانت تقام على مساحات أوسع من تلك التي تقام عليه الأسواق الثابت والموسمية، وتظم مئات المتاجر والمخازن [19]. كما شهدت الأسواق في هذه الفترة الكثير من التنظيم والترتيب فقسمت إلى: أسواق ثابتة مثل سوق النسيج سوق الخضار، سوق اللحوم ...الخ، واسواق ودورية أسبوعية أو موسمية شاملة، كما ظهرت أسواق التخصصية الخاصة بالحرف المختلفة، وصار لكل نشاط تجاري سوق خاص به، وحددت مواقع جغرافية خارج اسوار المدن للأسواق ذات الطابع الخاص مثل سوق الأسمال والدباغة والحيوانات...الخ [20]، بهدف المحافظة على الأوضاع الصحية ونظافة المدن.

وكانت هذه الأسواق تقام عادةً في ساحات المساجد المركزية، التي شكلت محور التنظيم البنياني في اغلب مدن الأندلس، وتعرض ففي هذه الأسواق جميع سلع الاستهلاك اليومي إلى جانب سلع المنتجات الحرفية[21]. وساهمت لأوقاف الخيرية بدورها في دعم هذا التوسع والتنظيم للأسواق من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الحانات والفنادق لإيواء التجّار وتجهيز القوافل، ما ساهم في تشجيع وتوسيع نشاط الأسواق الداخلية والخارجية [22]. وظهرة في هذه الفترة أسواق اخري عرفت بأسواق الثغور الحدودية ذات التخصص مثل سوق طليطلة للحرير والسلاح، وسرقسطة للخيول والجلود، وسوق مرسية للملح والأسماك [23]، وقد شكل المستعربون من اليهود والمسيحيين الركيزة الثانية للأسواق، وسيطروا على تجارة التوابل والنسيج بين الأندلس وأوروبا، حسب أبن حزم[24]. فقد كان عدد كبير من تجار قرطبة من هؤلاء.

وقد تطورت أسواق الأندلس في هذه الفترة وأصبحت مراكز اجتماعية واقتصادية لتداول المعلومات والعملات وإبرام العقود التجارية، واستخدم التجار أساليب متنوعة من التوثيق المالي مثل الدفاتر والسندات الورقية لاعتماد الصفقات، الأمر الذي ساهم في خلق بيئة تنافسية ومعايير جودة واضحة شجعت الحرفيين على زيادة إنتاجهم، فانتشرت الورش اليدوية في جميع مدن الأندلس، وظهر ما يشبه النقابات المهنية لضبط الجودة والأسعار الأمر الذي أسهم في توسع الأسواق وتنوعها وتطورها [25].

وتعددت العلاقات التجارية الخارجية للأندلس في عهد الخلافة فشملت أسواق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا والمشرق الإسلامي وأوروبا والإمارات المسيحية، عبر شبكات تجارية برية وبحرية نشطة، وأمنت الدولة الشبكات التجارية البرية بإقامة نظام نقاط تفتيش على الطرق لحماية قوافل التجار، والحرص على سلامة طرق المواصلات البرية والبحرية[26]. كما شجعت اتفاقيات سياسية مع الدول المجاورة على

تبادل السلع [27]، وأصبحت مواني قرطبة واشبيلية مراكز لتدفق القوافل والشحنات الواردة من المشرق والمغرب وأروبا للأندلس[28].

من الواضح إن نشأة الأسواق وتطورها خلال عهدي الإمارة الخلافة لم يكن نتيجة نشاط تجاري تلقائي فحسب، بل جاء ثمرة رؤية سياسية واقتصادية متكاملة وضعتها الحكومات التي تعاقبت على قرطبة في فترة البحث، حيث ادى استثمار الدولة في البنية التحتية وتوفير البيئة القانونية والإدارية المناسبة، لخلق نظام سوقي متماسك يدعم النمو الاقتصادي للأسواق. إن حرص حكام الأندلس على الاهتمام بتنويع السلع في الأسواق وتنظيم المتخصصة والدورية ومنها يعكس نضجا إداريًا ومعرفيًا بدورها ليس فقط في توزيع السلع، بل في بناء هوية اقتصادية وعمرانية مميزة للأندلس، وتحقيق توازن بين الاكتفاء الذاتي والانفتاح التجاري الخارجي. هذا الربط الوثيق بين السياسات العامة وحركة التجارة يشير إلى فهم متقدّم لدى الأمراء والخلفاء الأمويين لأهمية الأسواق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الحضاري الأندلس.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في تطور الأسواق:

لا يمكن فهم ازدهار الأسواق في الأندلس بمعزل عن العوامل المحيطة بها، حيث كان تطورها نتيجة تفاعل معد بين جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالسوق، وإن بدا مجرد فضاء للتبادل التجاري، إلا أنه انعكاس مباشر لحيوية الاقتصاد، والأمن والاستقرار السياسي، ورسوخ قيم المجتمع، وبتالي فهو يتأثر بعدة عوامل يأتي في مقدمتها:

أولاً ـ العامل الاقتصادي:

ويتمثل في وفرة المنتجات الزراعية من قمح وشعير وارز وبقوليات وزيتون وجميع أنواع الفواكه، وكثرة الأنشطة الحرفية مثل صناعة النسيج والحرير، والصناعات الجلدية كالأحذية والحقائب، والفخارية، والصناعات التعدينية مثل الذهب الفضة، القصدير، النحاس، والحديد والسلاح ومعدات الحرب [29] وغيرها من المنتجات والصناعات التي أسهمت في تنشيط حركة البيع والشراء داخل الأسواق الأندلسية، وجعلت هذا الإقليم قبلة لتجار العالم الإسلامي والأوربي. وكان لعقد الشراكات التجارية بين الأندلسيين والمشارقة دوراً مهماً في دعم النشاط الاقتصادي وتوسيع حركة الأسواق. فقد كان التجار الأندلسيين يقيمون شراكات تجارية مع تجار من البلدان الأخرى، تقوم على خلط رؤوس الأموال وتقاسم الأرباح والمخاطر، ومن صور تلك الشراكات أن يتفق شريكان على استثمار مبلغ متساو في تجارة مشتركة،

بحيث يكون لهما رأس مال واحد، ويتقاسمان الربح والخسارة وفق ما تم الاتفاق عليه[30]، وقد أسهمت هذه الشراكات في اتساع نطاق التجارة، وانتشار الأسواق، وتعزيز انتعاشها.

ثانيا- العامل الأمني والسياسي:

تطورت أسواق الأندلس وتوسعت مع تعزيز الأمن والاستقرار السياسي الذي عمل أمراء الأندلس وخلفائها على إرساء دعائمه منذ عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، والذي أنهي فترة الفوضى التي أعقبت عصر الولاة، اوهتم بالزراعة والصناعة باعتبارهم الدعائم الأساسية لاقتصاد الإمارة، واقام الأسواق حول مسجد قرطبة الذي بناه[31]، وعين المتابعين للأسعار في السوق وانشئ ميناء اشبيلية لربط التجارة الداخلية بالخارجية[32]. وفي عهد هشام الرضا(172-180هج/789-796م)، عم الاستقرار السياسي الداخلي بقمع ثورات اعمامه، وجدد القنطرة وحفز الحياة الاقتصادية بزراعة الزيتون وتوسيع الأسواق الأسبوعية في الأرياف لدعم الأسواق الكبرى في المدن[33].

واستطاع الحكم الربضي، (180-206هج/796-822هم)، القضاء الثورات التي ميزة عهده وبسط الأمن في ربوع الأندلس، ونظم الضرائب المفروضة على الأسواق ووحدها، فزاد تدفق السلع في أسواق الأندلس من بلاد المغرب، كما اهتم بوضع الحراسات على الطرق التجارية الرئيسية، وهذا الأمير هو الذي أطلق على مراقب السوق أسم صاحب السوق [34]. وخلال حكم الأمير عبد الحمن الأوسط (206-2338هج/821-852م)، ساد الأمن الاستقرار السياسي وظهرت التنظيمات الإدارية لجميع أجهزة الدولة، ومنها خطة الحسبة، لمراقبة جودة البضائع ومنع الغش، واصلحت قنوات الري، وحفزت الزراعات المختلفة، ووسع ميناء طرطوشة، وفتحت أسواق الأندلس على مصرعيها لاستقبال تجار المغرب والمشرق ومصر، وكان الأمير عبر الرحمن يرحب بهم ويستقبلهم في قصره ويشتري عجائب ما يحملون وأثمنها من عقود وملابس ومواد زينة [35].

وفي عصر الخلافة (300-422هج/912-1031)، أتاح الاستقرار السياسي وتوحيد الأندلس وانتشار الأمن وإعلان الخلافة في عام 316هج/929م، الاهتمام بالطرق البرية والبحرية، وتطور الصناعة والتجارة، وعقدت المعاهدات التجارية مع الدول الأوربية والمسيحية، وانشاء الأساطيل البحرية للتصدير والاستيراد، وتحولت أسواق قرطبة إلى دولية وعالمية تتدفق عليها مراكب التجار بالملابس والحرير والتوابل والعطور والأحجار الكريمة ومواد الرفاهية من جميع بلدان العالم[36].

ثالثاً ـ العامل الاجتماعي :

كان لحسن المعاملة التي لقيها التجار الوافدون إلى بلاد الأندلس دوراً بارزاً في تطور أسواقها وازدهار التجارة فيها، حيث شكل التعامل التجاري القائم على العدل، وحفظ الحقوق، واحترام التجار الغرباء والأجانب عنصراً أساسياً في تشجيعهم على القدوم إلى الأندلس، والمتاجرة فيها، والاستيراد منها، مما عزز الثقة بين التجار وساعد على استقرار الحركة التجارية في أسواق الأندلس. وفي هذا الخصوص يمكن الاستشهاد برواية الشنتريني[37]، عن حكاية التاجر اليمني الذي قدم إلى بلاد الأندلس متاجراً بالأحجار الكريمة وابتاع المنصور بن أبي عامر [38]، عدد منها، واثناء تنقله فقد التاجر باقي احجاره مع صرة أمواله، فحل عليه الحزن والضيق ولما علم المنصور بما جري له، استدعاه وأكرمه وعوضه دون أن يحمله المسؤولية عما ضاع منه. كان لموقف المنصور أثراً بالغاً في نفس التاجر، وعبر عن تقديره للمنصور مؤكدًا أن حسن المعاملة والأخلاق الرفيعة عامل مهم في ترسيخ سمعة الأندلس كمركز آمن وجاذب للتجار [39]. ما يوضح القيم الاجتماعية الإيجابية، وأثرها في جذب التجار، ودعم انتعاش الحركة التجارية في أسواق هذا الإقليم.

رابعاً ـ العامل الجغرافي. :

حيث استفادت الأندلس من موقعها الاستراتيجي كجسر حضاري بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مما جعلها حلقة وصل حيوية بين المغرب الإسلامي والمشرق العربي والدول الأوربية والممالك المسيحية في الشمال، في تطوير موانيها وبناء علاقاتها التجارية مع هذه الحضارات، الأمر الذي سهل تدفق منتجاتهم إلى إليها فانتعشت أسواقها وتطورت بتنوع معروضاتها، كما سهلت خرج صادراتها فملئت خزائنها بأموال الجباية [40].

المبحث الثالث ـ تنظيم الأســـواق:

لما كانت الأسواق قلب النشاط الاقتصادي في الأندلس، كان لا بد من ضبطها بما يحفظ مصالح الناس ويمنع الفوضى والغش. وقد لعبت السلطات الأندلسية خلال فترة البحث دورًا محوريًا في تنظيم الأسواق، مستندة إلى أسس شرعية وقانونية واجتماعية متينة، فطورت أجهزة رقابية وتنظيمية تهدف إلى ضمان نزاهة المعاملات التجارية في الأسوق، وحماية المستهلكين من التلاعب بالأسعار واحتكار السلع، ومن أبرز هذه الأجهزة.

أولاً ـ جهاز الحسبة:

كان جهاز الحسبة في الأندلس طوال فترة البحث أحد أهم أدوات الرقابية المركزية

للسلطة، ويهدف لضمان النزاهة المالية والاخلاقية في الأسواق من خلال الإشراف الشامل على المعاملات التجارية والتصرفات الاجتماعية. ولم يقتصر دور متوليه والذي كان يعرف في الأندلس بصاحب السوق على مراقبة الموازين والأسعار وجودة البضائع، بل كان من ضمن مهامه حفظ الأمن في كل العاصمة قرطبة، مما منحه مكانة رفيعة في المجتمع الأندلسي [41]. الأمير عبد الرحمن الأوسط تم فصل خطة السوق عن الشرطة، وإنشاء منصب صاحب المدينة مع تحديد مهامه الخاصة بالمرافق العامة، إلى جانب تقسيم الشرطة إلى عليا تهتم بقضايا كبار رجال الدولة وعمال الأقاليم، وسفلى تتولى شؤون عامة الناس، وطبقت القواعد الصحية الأسواق مثل منع بيع الحبوب بدون غربلة ومنع خلط الحوت البائت مع الطري، وغير ذلك من القوانيين التي تنم عن وعى السلطات الأندلسية بدور الأواق في المحافظة على الصحة العامة للمجتمع[42]. أدى هذا التنظيم الى تعزيز استقلالية صاحب السوق كموظف مدني يمثل سلطة الدولة في السوق. ويختار الأمراء والخلفاء صاحب السوق بقرطبة بعد مشورة قاضي الجماعة، وفي الأقاليم بعد استشارة قضاة المناطق، ويحددون رواتبهم التي كانت تؤخذ من التجار، ثم أصبحت تصرف من خزية الدولة لضمان نزاهتهم في العمل [43]. وقد ميز الأمير عبد الرحمن الأوسط صاحب السوق عن غيره من موظفي جهازه الإداري براتب شهري قدره ثلاثون ديناراً ذهبياً، وتضاعف في الفترات التالية حتى وصل خمسمائة دينار، تقديراً لمسؤولياته الجسيمة [47]. وقد تولى هذا المنصب الكثير من الشخصيات ذات الهيبة والاحترام، ومنحهم الأمراء والخلفاء صلاحيات واسعة في الرقابة والتقويم والإصلاح، بما في ذلك حرية اختيار وسائل التأديب لمخالفي الأنظمة السوقية أو التعدي على ارزاق الناس خلال الحروب والمجاعات[48].

ولم يكن الأمراء والخلفاء يعترض على العقوبات التي يقرها صاحب السوق مهما كان نوعها أو شدة قسوتها [49]، وكان صاحب السوق يصدر أحكامه من ديوانه بوسط السوق للإشراف المباشر، حيث ينفذها القضاء فوراً [50]. وأصبح لصاحب السوق مساعدين يكلفهم بالمهام المتنوعة ويراقب عملهم، وعندما ينوي التفتيش يركب، وهم حوله يمشون حاملين الميزان لكشف المطففين، ولتحقيق النزاهة والشفافية، ولم يكن صاحب السوق يعلن عن المكان المستهدف بالتفتيش لمنع أي تواطؤ من الأعوان [51].

هكذا، جسد جهاز الحسبة في الأندلس نموذجاً متقدماً لمؤسسة رقابية تجمع بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمهام المدنية المتمثلة في تنظيم الأسواق وضبط المعاملات، كامتداد فعال لسلطة الدولة في الأسواق المتخصصة والجامعة، ومكنها من

تحقيق التوازن بين النزاهة المالية في عمليات البيع والشراء والسلوك الأخلاقي في المجتمع الأندلسي.

ثانياً - القوانين واللوائـــــح:

بلغ التنظيم القانوني للأسواق الأندلسية درجة متقدمة من التعقيد الهيكلي والوضوح التطبيقي، حيث نشأت أجهزة الحسبة منذ عهد عبد الرحمن الداخل (138-172 هـ) لضبط نظام الأسواق ومنع التجاوزات الاقتصادية التي تهدد استقرار المجتمع وسلاسة التبادل التجاري [51]. وشملت قوانين الحسبة حظراً صريحاً على الاحتكار والتطفيف في الوزن، مع عقوبات تصل الى الجلد العلني أمام السوق، وكان يعلن اسم المخالف والجريمة والعقوبة للردع العام[52]. واعتمد امراء الأندلس وخلفائها سياسة تنظيمية للأسواق والمخازن العامة والحظائر الكبيرة لتخزين الحبوب والغلال الأساسية، لمواجهة المجاعات والقحط، فقد امر عبد الرحمن الأوسط في عام 236 هـ/850م، بضرورة توافر المواد الأساسية في حياة الناس مثل الخبز والزيت والتمر واللحوم أثناء النوائب وتوحيد المكاييل والموازين في جميع مدن الأندلس لضبط المعاملات التجارية[53]. وصيغت لوائح الأسواق فقهياً وفق المذهب المالكي السائد، إذ فضل أمراء الأندلس منذ عهد هشام بن عبد الرحمن تعيين فقهاء المالكية في المناصب الاقتصادية والقضائية، مما هذا المذهب الأساس الشرعي لإدارة الأسواق وضمان عدالة المعاملات فيها [54]. وكان الخلفاء يصدرون لوائح الأسواق بعد اجتماعات تشاوريه كثيرة مع ثلاثة عناصر مهمة وهم: صاحب السوق لمعرفة الواقع التجاري للأسواق، وفقهاء المالكية للتوافق الشرعي، والقضاة لضمان تطبيق[55]. ووفقا للأصول المالكية، يتولى صاحب السوق فحص الأوزان والمكاييل يومياً، وعند ضبط مخالفات، تحجز البضاعة فوراً ويحال المخالف للقاضي وتنفذ العقوبات التي تتراوح بين مصادرة البضاعة والجلد والغرامات والحبس والطرد من السوق أو من المدينة [56]. وحسب أبن حيان[57]، فقد شكل الخليفة عبد الرحمن الناصر لدين الله لجنة من ثلاث فقهاء مالكية وصاحب السوق وثلاثة من التجار لمراجعة الأسعار شهرياً بناء على تكاليف النقل والإنتاج. وحسب الخلفيات [58]، فقد كانت لوائح سوق قرطبة تنص على سبعة قوانين وهي: - 1-حظر بيع جلود البقر المسروقة. 2 -فحص الصبغ والخيوط في سوق النسيج كل اسبوع. 3-تحليل نسبة الرطوبة والشوائب في التوابل بحيث لا تزيد عن 12%. 4-منع خلط الفضة بالنحاس بنسبة تزيد لا تزيد عن 5%. 5-مصادرة الأقمشة المقلدة المستوردة من المشرق. 6-حظر بيع الخمور المقنعة كماء الورد. 7-التفتيش على ورش الحدادين كل أسبوعين. هكذا، قام تنظيم الأسواق الأندلسية على تكامل

متميز بين الأحكام الشرعية المالكية، الأعراف التجارية المحلية، واللوائح التنفيذية، تحت إشراف دقيق من الفقهاء والأمراء والخلفاء. وضمن هذا النظام المتقن تحقيق العدالة في الميزان والمكيال، ونقاء المعاملات، وجودة الإنتاج، وغرس الأخلاق ضابط أساسي للنشاط الاقتصادي في الأسواق العامة والخاصة.

المبحث الرابع ـ أثر الأسواق في المجتمع:

شكلت الأسواق في الأندلس الإسلامية ركيزة أساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكانت مرآة تعكس بريق الحضارة الأندلسية وقوتها في هذا الإقليم، فهي لم تقتصر على تبادل البضائع بل صارت نبضاً يومياً يحرك عجلة الاقتصاد ويربط أواصر المجتمع المتنوع الأعراق واللغات ومن أبرز اثارها:

أولاً. الأثر الاقتصادي :

أسهمت الأسواق الأندلسية في إثراء الاقتصاد المحلي وتنشيطه، حيث تنوعت البضائع المعروضة فيها بشكل واسع ما بين الإنتاج الزراعي المتمثل في الحبوب والفاكهة والخضار والزيت والتمر والألبان ومشتقاتها، والإنتاج الحرفي كالأقمشة والأحذية والرخام والمعادن الثمينة من ذهب وفضة ونحاس وقصدير[59]. هذا التنوع عكس ثراء الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي، وأسهم في تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي داخل كل إقليم. كما عملت الحركة التجارية النشطة في الأسواق الأندلسية على تحويل بعض حواضر الأندلس، مثل العاصمة قرطبة الواقعة بين الشمال والجنوب الغربي من الأندلس، إلى محطة للقوافل التجارية، وربطت المدن الأندلسية بشبكة من الطرق البرية والنهرية المتطورة، والتي سرعت نقل الغلال والمحاصيل والمنتجات المختلفة إلى جميع الأسواق الداخلية والخارجية[60]، مما دعم نمو النشاط الاقتصادي في الأقاليم والقرى والأرياف على حد سواء. كما ساهم حرص الأمراء والخلفاء على استقرار الدينار الذهبي والدرهم الفضي في تثبيت الأسعار وتشجيع ازدهار المبادلات المالية والتجارية المحلية، وزيادة الثقة بالأسواق الأندلسية واستقرار الأوضاع المعيشية للسكان[61].

وأدى انتشار الأسواق إلى تطور كبير في الأنشطة الحرفية داخل المجتمع الأندلسي خلال فترة البحث، حيث نظمت الحكومات المتوالية هذه الأنشطة في أحياء وأسواق خاصة داخل المدن الكبرى، تنوعت بين النسيجية كالحرير والصوف والكتان، وكانت قرطبة في القرن الثالث الهجري، والتاسع الميلادي من أبرز مراكز إنتاج الأقمشة المزركشة في العالم[62]. وقد نتج عن ذلك توظيف واسع للمهارات الحرفية التي رفدت الأسواق المحلية ببضائع جديدة مستوحاة من التراث الأندلسي والتأثيرات الشرقية.

وهكذا شكلت الأسواق الأندلسية محوراً حيوياً في النسيج الاقتصادي لبلاد الأندلس خلال فارة البحث.

ثانياً ـ الأثر الاجتماعـــي:

شكلت الأسواق في الأندلس فضاءً حيوياً للتلاقي الاجتماعي، امتزجت فيها فئات متنوعة من المجتمع، حيث تجمع في ساحاتها التجار العرب والبربر المسلمون مع اليهود والرحالة والغرباء والعامة والحرفيين والمزارعين والأغنياء والفقراء والباعة المتجولين والنساء والأطفال، ليس فقط للتبادل التجاري وعقد الصفقات والتعارف والاختلاط الاجتماعي اليومي بين طبقات المجتمع المختلفة، بل لتبادل الأدوات والخبرات ومعرفة جدي الأخبار الاقتصادية والتطورات السياسية لما لها من أثر على انخفاض وارتفاع الأسعار في الأسواق [63]. هذا الامتزاج لم يقتصر على السكان المحليين، بل امتد إلى شبكات دولية تربط العالم الإسلامي بأوروبا المسيحية، فكان التجار المسلمون واليهود يتنقلون على الساحل الشمال الأفريقي، ينقلون بضائع الشرق إلى قرطبة والعكس، مما جعل حركة الأسواق تتجاوز حدود المدن الأندلسية لتشمل مناطق بعيدة كالهند والصين في الشرق، وفرنسا وإيطاليا في الغرب[64]. وبرزت الأسواق كمنصات رئيسية للتبادل الثقافي والاقتصادي، وساهمت العملات الموحدة والقوانين التجارية المشتركة في توسيع قاعدة التفاهم بين أتباع الأديان واللغات المتنوعة[65].

هذا الإطار ساعد على نشوء طبقة وسيطة من التجار والأعيان، الذين روجوا لقيم التعايش السلمي والتكافل الاجتماعي. على سبيل المثال، في سوق قرطبة الكبير والمعروف بسوق الجمعة، كان يطبق نظام الحسبة الذي يضمن العدالة في المعاملات على جميع التجار المسلمين وغير المسلمين[66]، مما يعكس تكاملاً اجتماعياً يتجاوز الاختلافات الدينية. كما لعبت الأسواق دوراً حاسماً في تنشيط الحركة الاجتماعية وتوسيع النسيج الحضري، حيث دفع الطلب المتزايد على السلع إلى هجرة الريفيين نحو المدن بحثاً عن أسواق أكثر ربحية، مما أدى إلى إنشاء أحياء حرفية جديدة وتوسع المدن القائمة، كما حدث في قرطبة، والتي تحولت إلى أكبر مركز تجاري في الأندلس، حيث ازداد عدد سكانها في عهد الخلافة من مائة إلى مئتي ألف نسمة، وإشبيلية التي عرفت نمواً مماثلاً بفضل سوقها الساحلي، وشهرتها بالزيتون والزيت ، وأدوات الطرب والغناء، ،وكذلك مدن طليطلة ومرسية ومالقة وجيان وسرقسطة وبلنسية والجزيرة الخضراء وطرطوشة والمنكب وغيرها من المدن التي تطورت إلى أسواق تجارية جذبت التجار من المغرب واوروبا [67].

وكان لنساء الاندلس ايضاً دوراً لا يستهان به في تطور الأسواق المحلية وإزهارها، حيث كان لهن ركناً بارزاً في سوق قرطبة يعرضن فيه التوابل والمجوهرات والخزف والصناعات اليدوية والأقمشة[68]، مما يعكس مشاركتهن في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

نتائج البحث:

1ـفي عهد الإمارة (138-316هج/756-929م) نشأت الأسواق كتجمعات مفتوحة غير منظمة حول المساجد في قرطبة وإشبيلية، مرتبطة بالفتوحات والاستيطان.

2ـ في فترة حكم الأمير عبد الرحمن الثاني (206-238 هـ / 822-852 م)، ظهرت التنظيمات الإدارية واسس جهاز الحسبة، وفصل عن الشرطة، وظهرت أسواق الثغور.

3ـ في عهد الخلافة (317-422هج/929-1031م) بلغت الأسواق ذروة تطورها بأنشاء الأسواق التخصصية والدورية وظهور اسواق الثغور وبناء والقيصاريات أو الأسواق الكبيرة، وتعزيز الرقابة الإدارية بظهور القوانين واللوائح الخاصة بالأسواق.

4ـ أسهمت الأســواق في نمو المدن وزيادة مستوى المعيشة للسكان.

الخاتمة :

ـ أظهر البحث ان الاسواق الاندلسية في عهدي الامارة والخلافة الاموية (138-422هج/ 756-1031م) لم تكن مجرد فضاءات للتبادل التجاري بل شكلت ركيزة اساسية في بناء الهوية الاقتصادية والاجتماعية للأندلس، حيث تجسدت فيها رؤية سياسية واقتصادية متكاملة استثمرت العوامل الجغرافية المتميزة ووفيرة الانتاج الزراعي والحرفي والاستقرار الامني الذي أحرزه الامراء والخلفاء على التوالي.

ـ بين البحث تفاعل الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية في تطور الأسواق الأندلسية وإزهارها.

ـ بين البحث إن الأسواق الأندلسية تطورت من تجمعات بدائية حول المسجد الى نظام حضري متكامل مدعوماً بالأجهزة الرقابية والقوانين واللوائح الصارمة والعملة المستقرة والبنية التحتية المتجددة والمتطورة.

ـ توصل البحث الى ان الاسواق الأندلسية ساهمت في اكتفاء ذاتي اقتصادي ونمو حرفي وتلاقي الطبقات والأعراق والأديان.

ـ أكد البحث على المشاركة الفعالة لنساء الأندلس في تطـوّر الأســواق وتخصص الكثير منهن في بيع أنواع معينة من السلع والبضائع الهامة في حياة الناس.

ـ نجاح الأسواق الأندلسية كان نتيجة تكامل حكيم بين الرؤية السياسية والتنظيم الاداري المحكم الذي يظهر تفوق الحضارة الاندلسية في التوازن بين الاكتفاء الذاتي والانفتاح التجاري العالمي ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الأندلسي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــش :

1- الخلفيات، محمد عطا الله سالم، التجارة في الأندلس في عصر الدولة الأموية (138-422هج/755-1030)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤته، 2004م.
2- الشوكاني، حسن بن يحيى بن حسن، التجارة ونظم التسوق في الأندلس خلال العصر الأموي (138–422هـ / 755–1030م)، نشر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2018م.
3- الناقة، إبراهيم السيد، دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي: الأسواق التجارية والصناعية في عصري الخلافة الأموية والموحدية، نشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010م.
4- حاكمي، حبيب، التدابير المالية والإدارية للأسواق الأندلسية في العصر الوسيط، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 12، العدد 03، 2024م، ص 149–164.
5- العتيبي، مشاعة بن جيهم بن مقبول، طرق التجارة الخارجية في بلاد الأندلس في عصر الدولة الأموية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، المجلد 11، العدد 3، 2023م، ص 645–670.
6- الخليفات، مرجع سابق، ص 32.
7- حول موقع الأندلس واهميته الموقع راجع، أبن الحميري، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، صفة جزيرة الأندلس، منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق ليفي بروفنسال، الطلعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408هج/1988م، ص 3، وأبن حقوقل، أبي القاسم النصيبي، صورة الأرض، الطبعة الثانية، مطبعة برل، القسم الأول، 1938م، ص 108.
8- للمزيد حول هذه المنتجات الزراعية والمدن التي تشتهر بها راجع، الزغول، جهاد غالب مصطفى، الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (92-897هج،711-1492م، الطبعة الأولى، 1421هج/، 2001م، 30-34، والخلفيات، مرجع سابق، ص 13-20، وحطاب، محمود شيت، قادة فتح الإسلامي، الطبعة الأولى، نشر، مؤسسة علوم القران، بيروت، ومنار للنشر والتوزيع، دمشق ج1، 1424هج/2003م، ص 103-106.
9- العتيبي، مرجع سابق، ص 652، وحطاب، مرجع سابق، ص 106-110، والشوكاني، مرجع سابق، ص 7.

10- تنموا في الجبال وتدخل في صنع الكثير من الأدوية، وتعالج الكثير من الأمراض، للمزيد عنها انظر الزبيدي، محمد مرتضى الحسين، تاج العروس، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، طبعة، نشر، وزارة، الإرشاد والأنباء، الكويت، ج1، 1385هج/1965م، ص 230.، وحطاب، مرجع سابق، ص 103

11- حطاب مرجع سابق، ص 104.

12- علي أحمد، الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الهامس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، الطبعة الأولى، نشر، دار طلاس للدراسات والترجمة، 1989م، ص 32، والعتيبي، مرجع سابق، ص 652.

13- لمزيد حول هذا التنظيم راجع، العذي، أحمد بن عمر بن أنس المعروف بأبن الدلائي، نصوص عن الأندلس، تحقيق، الدكتور عبد العزيز الأهواني، نشر، معهد الدراسات العربية، مدريد، بدوت، ت ص 20، ومؤنس، حسين، فجر الأندلس، الطبعة الثانية، نشر، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1405هج/1985م، ص 554-558، وبروفنسال، مرجع سابق، ص 72، والخلف، سالم، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، الطبعة الأول، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1424هج/2003م، ص 316-334.

14- للمزيد عن تنظيمات هذا الأمير راجع أبن حيان، القرطبي، المقتبس من انباء اهل الأندلس، حققه وقدم له وعلق عليه، الدكتور محمود مكي، نشر وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1415هج/1994م، ص 166-168، والعبادي، أحمد مختار في التاريخ العباسي والأندلسي، نشر دار النهضة العربية، بدون ت، ص 360-361.

15- فاضل، أحمد محمود، اقتصاد الأندلس في عهد الخلفاء الأمويين (139–422هـ / 756–1031م) ، مجلة الملوية للدراسات الإثارية والتاريخية، المجلد 12، العدد 41، آب 2025م. ص503-530.

16- الونشريسي، أبو العباس أحمد، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، المغرب، نشر، وزارة الأوقاف، 1981م. 7، ص 121، وفاضل، مرجع سابق، ص 512.

17- ابن حوقل، مصدر سابق، ص 11.

18- فاضل، مرجع سابق، ص 505، الدليمي، انتصار محمد صالح، التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الأندلس خلال الفترة (300–366هـ / 912–976م)، رسالة ماجستير منشورة، العراق، جامعة الموصل، 2005م 89-90.

19- حول هذا النوع من الأسواق وكيفية تنظيمها راجع، الخلفيات، مرجع سابق، ص 49-49.

20- للمزيد حول هذا التنظيم راجع، مؤنس، مرجع سابق، ص 554-558، والخلف، مرجع سابق، ص 316-334، والخلفيات، مرجع سابق، ص 43-44.

21- الخلفيات، مرجع سابق، ص 46، والعتيبي، مرجع سابق، ص 653،

22- العتيبي، مرجع سابق، ص 647.

23- القرطبي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت 456 هـ/1064م)، المحلى بالآثار، تحقيق، عبد الغفار سليمان البنداري، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، مجلد 11، 1400 هـ/1980م، 234، والخلفيات، مرجع سابق، ص 44.

24- أوليفيا، رامير، الأندلس الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص. 188.

25- محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي الأندلسي (ت 456 هـ/1064م)، المحلى بالآثار، تحقيق، عبد الغفار سليمان البنداري، دار الطبعة الثانية، الكتب العلمية، بيروت، مجلد 11، 1400 هـ/1980م، 234.

26- أبن حيّان، القرطبي، المقتبس، تحقيق عبد السلام هارون، دار التراث، القاهرة، 1969، جـ5، ص 112-115، والرازي، تاريخ مدن إفريقيا والأندلس، تحقيق محمد عطية، نشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص 201، والياسري، عبد الكريم خيطان، الصناعات المحلية وتطورها في مدينة طليطلة 478/92 هـ، مجلة الأستاذ، بغداد، 2013، ص 513-528.

27- أبن حيان، مصدر سابق، ص 190.

28- حول هذه الاتفاقيات، ابن حيان، مصدر سابق، نشر شالميتا، المعهد العربي الاسباني، مدريد، ج5، 1979م، ص 120، 210، 337، عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول، القسم الثاني، ط4، نشر، مكتبة الخانجي، ج1، ق2، 1417هج/1997م، ص 412، الخلفيات، مرجع سابق، ص 66-67، الخليفات، مرجع سابق، ص 44.

25-المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، 1988م، 2، ص 33.

26- حول هذه الطرق راجع، العتيبي، مرجع سابق، ص 658-660،

الونشريسي، أبو العباس أحمد (ت914هج/1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوي أهل إفريقية والمغرب، الطبعة الثانية، نشر، وزارة الثقافة، المغرب،1985، 95.

27- حول هذه الطرق راجع، العتيبي، مرجع سابق، ص 658-660،

29- ابن حيان ، مصدر سابق، تحقيق هارون، جـ5، ص 112-115، وزغلول، مرجع سابق، ص 19-341.

30- العمايرة، محمد نايف جريوان، والخليفات، محمد عطا الله: "التجارة الخارجية في الأندلس في عصر الدولة الأموية الثانية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، مجلد 20، عدد 6، 2005م، ص 161-1ن ابن الأبار، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (595-658-هج/1199-1260م)، الحلة السيراء، حققه وعلق عليه، حسين مؤنس، طبع 2، دار المعارف، 1985، ص 210.

31- والذي عرف فيما بعد بالجامع الكثير ووسعه أبنه هشام من بعد وأصبح يعرف بالجامع الكبير.

32- للمزيد عن هذا الأمير وانجازاته انظر، ابن حيّان، مصدر سابق، تحقيق، هارون، ص 45-50، و الرازي، مصدر سابق، ص 98-102، وابن عذاري، أبي العباس أحمد بن محمد (ت712هج)، المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، حققه وضبط نصه وعلق عليه، بشارة عواد معروف ومحمود بشارة عواد، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، تونس، ج2، 1434هج/2013م، ص 69-72، وفاضل، مرجع سابق، ص505، والخلفيات، مرجع سابق، ص 36، وبدر، أحمد، الأمويون في الأندلس، دمشق، الموسوعة العربية، المجلد 3، 2001م، 35-36.

33- للمزيد عن هذا الأمير واعماله انظر، أبن حيان، مصدر سابق، ج4، تحقيق، هارون ، ص 120-125، والمقري، مصدر سابق، ج1، 334-338، وابن عذاري، مصدر سابق، ج2، ص 72-79.

34- للمزيد عنه وعن اعماله راجع، أبن حيان، مصدر سابق، ج4، 180-195، والمقري، مصدر سابق، ج1، ص 343-348، وابن عذاري، مصدر سابق، ج2، ص 81-94، الناقة، مرجع سابق، ص 280.

35- هذا الأمير من أعظم امراء الأندلس للمزيد عن تنظيماتها الأدرية راجع، ابن حيان، مصدر سابق، ج4، ص 220-238، والمقري، مصدر سابق، ج1، ص 344-350، وابن عذاري، مصدر سابق، ج2، ص 94-109ن والعبادي مرجع سابق، ص 360-361.

36- للمزيد إنجازات الناصر وابنه الحكم المستنصر فيما يخص الأمن والاستقرار والتنظيم الإداري راجع، ابن حيان، مصدر سابق، تحقيق، هاون ج5، ص 112-150، والرازي، مصدر سابق، ص 201-210، وأبن عذاري، مصدر سابق، ص 164-214، وأوليفيا، كونستبل ريمي، التجارة والتجار في الأندلس، نشر، مطبعة كمبرج، 2002م، 207-230.

37- أبو الحسن علي بن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، نسر دار الثقافة، 1981م، ج4، 230، والعتيبي، مرجع سابق، ص 653.

38- أحد أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ الأندلس، ومؤسس الدولة العامري التي حكمت الأندلس لأكثر من ستة وعشرون عاماً للمزيد عنه راجع، الشنتريني، أبو الحسن علي بن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، نسر دار الثقافة، 1981م، ج4، 510، وابن عذاري، مصدر سابق، ج2، ص 264-276.

39- الشنتريني، نفس المرجع، ونفس الصفحة

40- للمزيد انظر، أنظر ابن حيان، مصدر سابق، ج5، تحقيق، هارون، 112-115، والخلقيات، مرجع سابق، ص 150-158.

41- أبن عبدون، احكام الحسبة، تح، محمد بن شريفة، نشر، دار المعرفة، بيروت، لبنا، 2004، ص 54-50، والقرشي، محمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن الأخوة 648-729هج/125-1329م)، معالم القربة في احكام الحسبة، تحقيق، د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، نشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976 ص، 43، الشوكاني، مرجع سابق، ص 305.

42- الخلف، مرجع سابق، ص 845.

43- للمزيد عن هذه التنظيمات وقواعد الأسواق وقوانينها راجع، ابن حيان، مصدر سابق، تحقيق، مكي، ص 245-252، والناقة، مرجع سابق، ص 282-288، والخلف مرجع سابق، ص 845، والخلفيات، مرجع سابق، ص 60.

44-أبن حيان، مصدر سابق، تحقيق مكي، ص 245، والخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث بن اسد، (ت 361هج/ 971م)، قضاة قرطبة، تحقيق، إبراهيم ألأبياري، الطبعة الثاني، 410هج/1989م، نشر، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ص 383، والماوردي، أبي الحسن على بن محمد بن حبيب (ت450هج)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق، الدكتور مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، 1409/1989م، ص 315.

45-للمزيد حول شرطة المحتسب راجع الماوردي، مصدر سابق، ص 219-220، والخشني، مصدر سابق، ص 140 141، والقرشي، مصدر سابق، ص 51-60، وعياض، أبو الفضل بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق، سعيد أحمد غريب واخرون، وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية، المغرب، 1402هج/1982م ج 4، ص 244. ولخلف، مرجع سابق، ص 849-850، خلاف، محمد عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الأندلس، الطبعة الأولى، مكتبة المهتدين، 1413هج/1992م، ص 282-283، والشوكاني، مرجع سابق، ص 310-312.

46-الماوردي، مصدر سابق، ص 225، وعياض، مصدر سابق، ص 246، والقرشي، مصدر سابق، 44، والشوكاني245، مرجع سابق، ص 306، والخلفيات، مرجع سابق، ص 840-850.

47- الشنتريني، مصدر سابق، ج3، 221.، والخشني، مصد سابق، ص 108-109، وأبن سعيد، مصدر سابق، ص 49.
48- أبو الحسن على بن موسى المغربي (ت685)، المغرب في حلى المغرب، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، 1955م ج1 ص 46، والخلف، مرجع سابق، ص 847، والشوكاني، مرجع سابق، ص 308.
49- الخلف، مرجع سابق، ص 848.
50- أبن حيان، مصدر سابق، ج5، تحقيق شالميتا، ص 48.
51- الشوكاني، مرجع سابق، ص 310.
52- ابن الأبار، مصدر سابق، ج2، ص 312، والشوكاني، مرجع سابق، ص 303.
53- الخلف، مرجع ساق، ص 837-845.
54- الونشريسي، مصدر سابق، ص 98، وقجة، عبد العزيز، اقتصاد الأندلس في عهد الخلفاء، مجلة الكفاح العلمي، جامعة بغداد، العدد 13، و14 2025، ص 56م.
55- عنان، مرجع سابق، ج1، ص 229، وطقوش، محمد سهيل، التاريخ الإسلامي الوجيز، طبعة 5، نشر، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2011م، والخلف، مرجع سابق، ص 39.
56- ابن حيان، المقتبس، تحقيق، مكي، 245-252.
57- القرشي، مصدر سابق، ص 55.
58- مصدر سابق، تحقيق، مكي، 220-225.
59- الخلفيات، مرجع سابق، ص 841-843.
60- أحمد، مرجع سابق، ص90، وفاضل، مرجع سابق، ص 512.
61- الونشريسي، مصدر سابق، ج1 ص85، والمقري، مصدر سابق، ص 22، وفاضل، مرجع سابق ص 512.
62- القزويني، زكريا بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت، دار الحياة، 1988، ص 126.
63- الحموي، مصدر سابق، ص 55.
64- ابن حيان، المقتبس، تحقيق، هارون، ج، 2، ص 150-170.
65- ابن خردابة، ابي القاسم عبيد الله، المسالك والممالك، تحقيق، محمد على النديم، دار الرشيد، بغداد، 1980م، ص 100، وابن حيان، المقتبس، ج2، ص 200-201.
66- أبن حيان، المقتبس، ج2، ص 180-190، والناقة، مرجع سابق، ص 245.
67- الناقة، مرجع سابق، نفس الصفحة.
68- عبد الرحمن، زيزي محمد، أسواق الأندلس من عصر الخلافة حتى سقوط دولة الموحدين، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2003، 122، وجاسم، نبراس فوزي، الأوضاع الاقتصادية في الأندلس في عهد الخلافة الأموية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2024، 180.، الخلفيات، مرجع سابق، ص 13-31.
69- الناقة، مصدر سابق، ص 120-135.